مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

دراسات سياسية

دروس الحرب؟

أولويات الأمن الوطني في سورية

عناصر إطارية

د. عقيل سعيد محفوض

مداد ...

مؤسسةٌ بحثيةٌ مستقلّة تأسّست عام ٢٠١٥، مقرّها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفيّ الشّامل (نظريّاً، وتطبيقيّاً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الرّاهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النّقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٨

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق **85**

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy

مداد
مركز دمشق للأبحاث والدراسات

دروس الحرب؟
أولويات الأمن الوطني في سورية
عناصر إطارية

د. عقيل سعيد محفوض

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

مداد

المحتويات

ملخص.....4

مقدمة.....6

أولاً- الإطار والرؤية.....8

ثانياً- مدارك الأزمة – مدارك الأمن.....9

ثالثاً- السياسات العامة.....10

رابعاً- العمل العسكري.....12

أ. العمليات العسكرية.....12

ب. الموارد البشرية.....13

ج. الجدارة العسكرية.....13

د. نظام التجنيد.....14

هـ. "أمراء الحرب".....14

و. المناطق الساخنة والبيئات الحاضنة.....15

ز. أمن المناطق والمدن.....15

ح. جغرافيا السيطرة.....17

خامساً- الاقتصاد.....18

سادساً- البناء الاجتماعي.....20

أ. اللاجئون.....20

ب. هندسة الهويات والجماعات.....20

ج. اختلال ديمغرافي أو سكاني.....21

د. خطة وطنية لملف اللاجئين.....23

سابعاً- الوسائط والشبكات.....25

ثامناً- السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية.....27

تاسعاً- الإشارات والتنبيهات.....30

خاتمة.....35

ملخص

تبدو مهمةُ تحديد أولويات الأمن الوطني، نوعاً من المجازفة في بلد لا يزال "ضبابُ الحرب"، يحجب فيه أي إمكانية للرؤية أو الاستشراف، وتزداد حدّةُ الاستقطاب، في كلّ ما يتصلُ به تقريباً، لدرجة تجعله أشبه بـ "صاعق تفجير" لحربٍ كُبرى.

تتناول هذه الورقة "أولويات الأمن الوطني في سورية"، بوصفها إحدى الاستجابات الممكنة، تُجاه تحديات ومصادر تهديد وجودية غير مسبوقة. وتنطلق من سؤال رئيس: ما هي أولويات الأمن الوطني في سورية، في حالة الأزمة أو الحرب، وفي أوضاع بالغة التعقيد وخلافية، إلى حدٍّ أنَّ ما يُعدُّ تهديداً من منظور طرف، يمثّل فرصة من منظور طرف آخر، وحيث يكون التوافق على معاني الوطن والمجتمع والدولة والسياسة، ومَنْ هو العدو، أول تحديات الأمن.

وتخلص الورقة إلى ضرورة تركيز الجهود، على مراجعة مدارك وسياسات الأمن الوطني، في ضوء خبرات وتجارب الحرب، والعمل على تأصيل و"تجذير" مفاهيم الأمة والوطن في سياق إقليمي عامةً، وفي سورية التاريخية والحضارية خاصةً، بوصفها أساساً وعمقاً استراتيجيّاً للدولة الوطنية. ذلك أنَّ سورية لا يمكن أن تكون آمنة، من دون إطارها التاريخي وعمقها الجيوستراتيجي، وأي استراتيجية أمن تغفل ذلك مصيرها الفشل. وقد أظهرت الأزمة أن التهديد أو الخطر جاءا من أضعف النقاط احتمالاً، أي من الداخل.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ من الأولويات احتواء قوامة الخارج على الداخل في فواعل الحرب، وتعزيز أولوية الداخل على الخارج في فواعل التسوية، وترسيخ معنى أن يكون أمام سورية بدائل مناقضة، وإعادة بناء النظام السياسي، والعمل على "عقد اجتماعي جديد" ليس توازناً للقُوى وتسويةً لها (ولو أنَّ ذلك مرجح)، وإنما كـ "بداهة" وطنية حداثية إن أمكن ذلك.

تتألف الدراسة من مقدمة وتسعة محاور، أولاً: الإطار والرؤية؛ وثانياً: مدارك الأزمة ومدارك الأمن؛ وثالثاً: السياسات العامة؛ ورابعاً: العمل العسكري؛ وخامساً: الاقتصاد؛ وسادساً: البناء الاجتماعي؛ وسابعاً: الوسائط والشبكات؛ وثامناً: السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية؛ وتاسعاً: الإشارات والتنبيهات؛ وأخيراً، الخاتمة.

كلمات مفتاحية

الأمن، الأمن الوطني، الأزمة السورية، اللاجئون، السياسة الخارجية، العلاقات الدولية، الشرق الأوسط، الديمغرافيا.

مقدمة

"هناك قضايا يصعب تصورها، حتى بعد البرهنة عليها".

ابن السجزي (ت 415 هـ/1024 م)

تشهد سوريةُ تحدياً وجودياً غير مسبوق في تاريخها المعاصر، ويمكن القول: إنَّها تمر بمرحلة "جنينية" أو "جذعية"، تشبه في بعض جوانبها، ما كانت عليه في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث كان كل شيء تحت التكوين، من الحدود والجغرافيا إلى طبيعة المجتمع والدولة.

تمثل أولويات الأمن الوطني تحديات تواجه أي دولة في الزمان العالمي، الذي يشهد "سيولة" فائقة في التحولات والتحديات، فكيف بدولة تواجه أزمة مركبة وحرباً بالغة التعقيد منذ (آذار/مارس 2011)، وتمثل "خط الصدع" في السياسة العالمية، وربما كانت سبباً في اندلاع حرب عالمية ثالثة؟[1]

تبدو مهمة تحديد أولويات الأمن الوطني، أمام احتدام الصراع على سورية محفوفةً بالمخاطر، ومن المجازفة أن يكون الحديث عن أولويات الأمن في بلد لا يزال "ضبابُ الحرب" – بتعبير كلاوزفيتز – يحجب أي إمكانية للرؤية أو الاستشراف، ويزداد تمركزُ السياسات حوله، كما تزداد حدّةُ الاستقطاب في كل ما يتصل به تقريباً، لدرجة تجعله أشبه بـ "صاعق تفجير" لحرب كبرى. وهذا ليس "قراءة في فنجان"، وإنما هو قراءة في تحذيرات صريحة لسياسيين، في دول كبيرة مرشحة، لأن تكون أطرافاً في الحرب المحتملة، فيما لو حدث واندلعت من سورية.

تحاول هذه الورقة مناقشة واقتراح عناصر ممكنة (أو محتملة)، لما تفترض أنه أولويات للأمن الوطني في سورية، وهي في أتون الحرب. وإذا كان الخطر بعيداً، يجب التركيز على نقاط الضعف، أما إذا كان قريباً، فيجب التركيز حينئذ على نقاط القوة، حسب تعبير منسوب لشارل ديغول. ويقتضي ذلك الانطلاق في تحديد الأولويات من نقاط القوة أولاً، ولو أن التساؤل الأهم هو: ما الذي جعل الخطر أو التهديد قريبين وداهمين وكيف، وهل أنَّ عدم التحسب للخطر البعيد بمعالجة نقاط الضعف، كان سبباً في اقتراب الخطر ووقوع الكارثة؟

---

[1] عقيل سعيد محفوض، "خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية"، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

تتألف الدراسة من مقدمة وتسعة محاور، أولاً: الإطار والرؤية. وثانياً: مدارك الأزمة ومدارك الأمن. وثالثاً: السياسات العامة. ورابعاً: العمل العسكري. وخامساً: الاقتصاد. وسادساً: البناء الاجتماعي. وسابعاً: الوسائط والشبكات. وثامناً: السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية. وتاسعاً: الإشارات والتنبيهات؛ وأخيراً، الخاتمة.

أولاً- الإطار والرؤية

كيف يمكن تحديد أولويات الأمن الوطني في حالتي الأزمة، أو الصِّراع على معنى الوطن نفسه، وفي حالات التدخل والتداخل الفائق والتماهي بين عوامل الداخل وعوامل الخارج، ذلك أن ما يُعدُّ تهديداً من منظور طرف، يمثّل فرصة من منظور طرف آخر، وحيث يكون التوافق على معاني الوطن والمجتمع والدولة والسياسة إلخ... أول تحديات الأمن.

تنطلق الورقة من أولوية الأمن، بالمعنى المباشر في حالات الحرب، وأنَّ أهم التحديات التي تواجه أي دولة رؤيةُ نفسها تغادر أو تُغيِّر "بداهاتها"، وتضطر لتغيير مداركها حول ما يمثل تهديداً – فرصةً، ومن هو العدو. وقد أظهرت الحرب مؤشرات تدل على تغير كبير نسبياً، في هذا الجانب، لدى شرائح مختلفة من السوريين، إذ انقلبت مدارك التهديد وسياساته، وأسقطت مدارك العدو على داخل سورية نفسها.

تبدو مهمة تحديد أولويات الأمن الوطني محفوفةً بالمخاطر، وهي مجازفة على أية حال أن يكون الحديث عن أولويات الحل، في ظل تحديات وصعوبات كبيرة تحول دون التوصل إلى تقديرات دقيقة للواقع، ذلك أن واقع الحرب متغير وفيه قَدْر كبير من "اللا يقين"، ومن ثم فإنَّ الجهد يتركز على ديناميات متابعة واستعداد للمراجعة والتعديل والاستجابة للتغيرات الحاصلة في الواقع.

ولا بد من التنبيه إلى أن تحديد أولويات الأمن، يتطلب تحقيق قدْرٍ من "التوافق الوطني" حول أمور كثيرة، بالإضافة إلى "توافقات" إقليمية ودولية أيضاً، على اعتبار أنَّ الأزمةَ السوريةَ هي في جانب رئيس منها نتيجةُ احتدام المنافسات والصراعات حول سورية والمنطقة.

وليس من المتوقع أو المطلوب أن تكون هذه التقديرات أو العناصر الإطارية محل إجماع ولا حتى توافق كامل من المتلقين، وخاصة المعنيين بالسياسات العامة، وبالأخص فواعل صنع تلك السياسات، وتدرك إرادة البحث أن تخوض في قضايا خلافية بطبيعتها، وأن القراءة والتلقي والحوار هو أول –وربما منتهى– ما تحاوله أو تأمله. وهذا يذكرنا بمقولة ابن السجزي (ت 415 هـ/1024 م)، «هناك قضايا يصعب تصورها، حتى بعد البرهنة عليها».

ثانياً- مدارك الأزمة – مدارك الأمن

وقعت فواعلُ الحدث السوري ومتلقوه تحت تأثير "التباس جماعي"، وتقديرات متسرعة بأن الأمور ستفضي إلى انهيار سريع وكامل للنظام السياسي أو الدولة، أو العكس، ثم تطور الحال إلى شعور بأن المعركة بين دولة ومجتمع، ثم تطور إلى إدراك أنَّ الحدثَ السوريّ حربٌ معقّدة ومتعددة الفواعل والأنماط والأشكال.

تغيرت مدارك الأزمة بمرور الوقت، وتغيرت إلى حدٍّ ما ديناميات وأدوات، وربما أولويات مختلف الأطراف، ولكن تَغَيُّرَ المدارك لم يفضِ إلى تغير مماثل في السياسات، ولا يزال هدف إسقاط "النظام" قائماً، إلا أن الأولويات اختلفت من حيث الترتيب، ذلك أن صعود التنظيمات الإسلاموية، أثار مدارك تهديد متزايدة حول العالم، وأصبح "احتواء الإرهاب" أَولى من "إسقاط النظام"، لدى فواعل دولية عديدة، مثل: الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، فيما "ثبّتت" تركيا والسعودية وأطراف أخرى أولويةَ إسقاط "النظام" على احتواء الإرهاب.

من الأولويات على هذا الصعيد:

- تَمَكُّن السوريين على اختلاف اتجاهاتهم من التوصل إلى توافق – ولو بالحد الأدنى – حول طبيعة الأزمة والديناميات العميقة التي سببتها؛
- التوافق (ما أمكن) على الوزن النسبيّ، للفواعل الداخلية والخارجية للأزمة، واستمرارها أو احتوائها؛
- العمل على "هندسة" أو "تكوين" كتلة اجتماعية قائدة، لتثبيت مقام الدولة ومؤسساتها، ومن الهام التنبُّه إلى ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة بوصفها بداهة وجود أي بلد، وأنَّ انهيارها أو تراجعها، يعنيان الفوضى أو بروز تكوينات جهوية ومناطقية وغيرها، وربما الدخول في حالة "الدولة الفاشلة" أو "اللا دولة"؛
- التنبُّه إلى تغير طبيعة الحروب، وبروز أنماط جديدة منها، مثل: "الحروب الهجينة" و"الحروب اللا متماثلة"، والتدقيق في طبيعة التفاعلات والسياسات والتحالفات؛
- التدقيق في "التواطؤ الموضوعيّ" بين عوامل الفساد والإخفاق من جهة، والتهديد الداخلي – الخارجي من جهة أخرى؛
- التدقيق في "التواطؤ" أو "التوافق الموضوعيّ" بين "تشدّد" الخصوم و"تردد" الحلفاء.

ثالثاً- السياسات العامة

ترتكز السياسات العامة للدول، على قاعدة الإيفاء بمتطلبات الأمن الوطني وأولويات الدولة على المجتمع، لكن عندما تكون الدولة في حالة حربٍ، ليس مع أعدائها في الخارج فحسب، وإنما في حالة "صراع" داخل الجغرافيا الدولتية (أو الوطنية) نفسها أيضاً، فهذا يجعل الأمور مختلفة، إذ يصبح للأمن قوامة على ما عداه، والمقصود بالأمن هنا، هو أمن الدولة بالمعنى المباشر، أي تحديات الوجود نفسه. إذ من المفترض أن تتغير مدارك الأمن، أي ما يمثل تهديداً – فرصةً، لدرجة تتغيّرُ معها خطط وسياسات كثيرة، على قاعدة أولوية الدولة على المجتمع.

ومن الأولويات على هذا الصعيد:

- ضرورة "تمركُز" السياسات العامة حول الجهد العسكري، وما يسمى في العلم العسكري بـ "إعداد الدولة للحرب"، أو إعداد المجتمع والدولة لمتطلبات الاستمرار، بحيث تتولى الحكومة قيادة وتنسيق وضبط الموارد المادية والمعنوية، لمواجهة مصادر التهديد؛
- صياغة أطر مرجعية لسياسات أمن وطني، تكون محل توافق واسع ما أمكن، تعطي الأولوية لحماية الموارد المادية والمعنوية، وتعظيمها، واحتواء مصادر التهديد القائمة والمحتملة، والتعاطي النشط مع ما يمثل فرصة أو مصلحة، في الداخل والخارج. بما يتضمنه ذلك من أطر مرجعية ودستورية وقانونية، وأطر توجيهية ومؤسسات متخصصة بالأمن، والمشاركة السياسية في صنع وتوجيه وتنفيذ تلك السياسات؛
- مراجعة الدستور وقوانين الإدارة المحلية، والانتخابات، والأحزاب السياسية، والخدمة الإلزامية، وقانون العمل، والمطبوعات، والإعلام، والشؤون الدينية والأوقاف، والعلاقات الزراعية، والأمن الوطني وغيرها؛
- التعاطي الجاد مع هواجس أو مخاوف متزايدة حول دور الدولة في الاقتصاد، إذ ثمة شعور بتراجع الدولة أو النظام السياسي عن التزامات أساسية، تُجاه شرائح اجتماعية معينة، كما أنَّ صانع السياسات تسرَّع في إصدار قانون التشاركية، وتبدو الحكومة مدفوعة باحتياجات وضغوط الأزمة. وربما كان القانونُ جزءاً من "إغواء" قصدي للفواعل الإقليمية والدولية للاهتمام بالسياسة والتسوية، بدلاً من الحرب، لأن ثمة مكاسب محتملة، ولو أن التشاركية في الاقتصاد والعمل، يجب أن "تترافق" مع مشروع تشاركية سياسيّة.

- الارتباط بين الاقتصادي والسياسي، على أن يكون "فك الارتباط" ممكناً؛ والاهتمام بالبعد السياسي للمشكلة الاقتصادية، والعكس أيضاً، ومنح أفضلية اقتصادية للحلفاء والشركاء، وأفضليات نسبية موعودة أو مشروطة باستجابات سياسية لدى الخصوم؛
- مراجعة السياسات الحكومية المتعارضة أو المتعاكسة التأثير، مثل: سياسات "التشدد" في منح الإجازات من العمل من جهة، و"التساهل" في منح جوازات السفر ومختلف السماحيات الأخرى من جهة ثانية. وهكذا فإن التجنيد العام، يتشدد نسبياً في أمور جوازات السفر، فيما الداخلية (أو المالية)، تجد في نسبة رسوم الجوازات مسألة ريعية هامة. وقد تم "تسرب" عدد كبير من الموارد البشرية تحت عناوين معروفة.

رابعاً- العمل العسكري

تعني أولويةُ الأمنِ أولوية الجيشَ والقوة العسكرية، واحتواء أو مكافحة الإرهاب. وهناك مئات نقاط الاشتباك في سورية، صحيح أن المواجهات مستمرة بين الجيش السوري وجماعات مسلحة مختلفة التكوينات والولاءات، إلا أن الأمور توسعت بدخول أطراف وفواعل إقليمية ودولية، أصبح معها الحدث السوري "مدولناً" بكيفية غير مسبوقة.

وهذا ما يضع الدولة **أمام تحديات وأولويات** تقوم مقام الضرورة، من قبيل:

أ. العمليات العسكرية

- الإمساك بواجهة أو صدارة الفعل العسكري والميداني، وتعزيز الضبط السياسي والإشراف الأعلى، وعدم ترك إدارة العمليات للشركاء/ الحلفاء، خاصةً أن الأجندة قد لا تكون واحدةً، والشركاء لا ينطلقون من أولويات سوريّة بالضرورة؛
- الاهتمام بالتجنيد المناطقي والجهوي، وإقامة نظم الدفاع الذاتي والمحلي، من خلال نظم مركبة، تشبه تجنيد الأفراد في مناطقهم أو مناطق قريبة، مع التأكد من تأمين عوامل ضبط وتحكم عالية، والاستناد إلى أقرب عصبية ممكنة للحشد، شريطة توجيهها في المنحى الوطني؛
- التمييز ما أمكن بين فواعل العمل العسكري، وإقامة نظم تواصل وتفاعل مشتركة، للاتفاق بالحد الأدنى على معايير "تحييد" المدنيين والممتلكات العامة والخاصة، والأماكن ذات الأهمية الرمزية والتاريخية، وتفادي استخدام القوة تجاه ما هو "غير عسكري" أو "غير مسلح"، ويجب أن يكون ثمة روائز أو معايير متفق عليها؛
- مراجعة نظام إدارة العمليات العسكرية والإمداد العسكري والدعم والإسناد والحماية. هناك الكثير من الهواجس حول:

1. توزيع العبء العسكري؛
2. أولوية الجبهات والأهداف؛
3. الإمداد العسكري؛
4. "تأمين" المقاتلين، والإيفاء بمتطلباتهم الأساسية؛
5. فك الحصار، عن المواقع العسكرية؛
6. الانسحاب من مواقع عسكرية، من دون معايير أمان إلخ...؛

7. توزيع النقاط العسكرية بكيفية لا تضمن الحماية أو الدعم خلال تعرضها لهجوم.

ب. الموارد البشرية

- إيلاء الموارد البشرية في قطاع الأمن والدفاع اهتماماً أكبر، مع تزايد ضحايا الحرب؛
- تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين، ممن هم في سن الجندية؛
- التراجع النسبي للالتحاق بالمؤسسة العسكرية، وهذا نتيجة عوامل عديدة منها، الشعور بأن الجانب البشري أقل أهمية وأقل أولوية؛
- يشكل الوضع الحالي عبئاً نفسياً على الذكور، في سن الخدمة الإلزامية أو الاحتياط؛
- برزت استجابات على هذا الصعيد، مثل: تفضيل الأشخاص الانضمام إلى تشكيلات ومجموعات مسلحة رديفة، مثل: "الدفاع الوطني" و"صقور الصحراء" وغيرها، كونها تقدم متطلبات مادية ومعنوية أفضل نسبياً؛
- التدقيق في ظاهرة الإثراء الكبير للعاملين في قطاعات التجنيد، ونقاط الحراسة في مناطق التماس أو التخوم أو الحواجز.

ج. الجدارة العسكرية

- مراجعة نظامي المسؤولية العسكرية والأمنية، والمحاسبة، والمظالم والقوانين العسكرية، والقضاء، ذلك أن ثمة مخاوف متزايدة لدى الرأي العام، من أن معايير الكفاءة العسكرية والقيادية، كانت أقل اعتباراً في بعض الأحيان؛
- الشعور بأنَّ ثمة سلوكاً "غير مهني" و"غير عسكري"، أدى إلى تراجع الأداء الميداني، وصرف اهتمام الفواعل أو القيادات العسكرية إلى موضوعات أخرى ذات طابع ريعي، ما أدى إلى الإخفاق في العمل العسكري وتزايد الخسائر المادية والمعنوية؛
- ظواهر تهريب السلاح والذخائر والوقود وحتى المختطفين، بالتعاون مع شبكات عابرة لمناطق السيطرة المختلفة؛
- يدخل في هذا الباب تقديرات ومداولات بين الناس حول أخطاء في الأداء، أدت إلى خسائر كبيرة، بشريّة وماديّة.

د. نظام التجنيد

لا تزال سياسات التجنيد على حالها تقريباً، بكيفية تدفع بشريحة غير محددة من الذكور، للبحث عن مسارات أخرى، مثل: الهجرة، وتأمين مصادر لدفع "البدل النقدي"، علماً أن في العالم تجارب عديدة في هذا الباب، مثل: "الخدمة المدنية" وغير ذلك من السياسات.

وقد برزت سياسات ريعية متزايدة، نتيجة عدم القيام بمراجعة جدية لنظام التجنيد من جهة، ومحاولة الأفراد التَمَلُّص منه من جهة أخرى، ومن ذلك حصول العاملين في نظام التجنيد العام على ريوع مادية ومعنوية كبيرة، لقاء تقديمهم خدمات وتسهيلات خلافاً للقانون، الأمر الذي رتب أعباء كبيرة على المجتمع والدولة والمؤسسة العسكرية نفسها. وهكذا لم يُظهر نظام التجنيد الكفاءة اللازمة في تحقيق الغايات المرجوة منه على المستوى الوطني[2]. ومن هنا تبرز **أولويات** على هذا الصعيد تتمثل بـ:

- مراجعة نظام التجنيد وسياساته، وهذه مسألة تحتمل نقاشاً موسعاً، نظراً لأهميتها وحساسيتها على الوضع العام في البلاد منذ ما قبل الأزمة وحتى اليوم، وكانت السياسات العامة تتعاطى ببطء وتثاقل (قلْ: تجاهلاً) كبيرين مع قضايا من هذا النوع، على أهميتها، لأن نظام التجنيد من الأمور ذات الأولوية في سياسات الهوية الوطنية والأمن الوطني لأي دولة، فكيف الأمر في حالة سورية؟
- تعزيز الثقة بالجندية وظروف العمل وضماناته، مثل: التأمين الصحي والمعيشي، وتعويضات الحرب و"جبر الخاطر" للجرحى والمخطوفين (وعائلاتهم)، من منتسبي المؤسسة العسكرية، سواء أكانوا من العاملين أم من المجندين.

هـ. "أمراء الحرب"

- ضبط أو احتواء ظاهرة "أمراء الحرب"، وانتشار السلاح وشبكات التهريب والخطف إلخ...
- أصبحت الحرب نمط عمل وإنتاج أو ريعاً بالمعنيين المادي والمعنوي؛

[2] إنَّ سياسات (قل اقتصاديات) "التملص" أو "التهرب" من الجندية الإلزامية، خاصةً من قبل الأغنياء والنافذين، يحدث مثلها تقريباً لدى الجماعات المسلحة، حيث تبرز ظاهرة هروب الناس، خاصةً فئة الذكور الشباب، من مناطق سيطرة المعارضة، تفادياً لتجنيدهم في القتال. وخلال مفاوضات للمصالحة طلب بعض المجموعات المسلحة ضمانات بنقلها إلى الحدود، وليس إلى مناطق سيطرة الجماعة الأم، بسبب مخاوفها من أن توضع هناك على خطوط المواجهة مع الجيش.

- من الضروري إعادة ضبط ظاهرة الفواعل العسكريّة والمقاتلين من خارج المؤسسات الرسمية أو الشرعية (أو من في حكمها)، أو إقامة نظام إشراف وضبط وتحكُّم، تفادياً لحدوث تطورات أمنية وعسكرية غير منضبطة. ومن الممكن أن يتطور الأمر إلى إقامة "غرف عمليات" أو "نقاط ارتباط" بين التكوينات العسكرية أو المسلحة من مختلف التوجهات.

و. المناطق الساخنة والبيئات الحاضنة

- التعاطي النشط والفعال مع ظاهرة "المناطق الساخنة" و"البيئات الحاضنة"، والتدقيق في التداعيات الاجتماعية للديناميات العسكرية المستخدمة. والاعتماد ما أمكن على سياسة المصالحات و"التطمين" في مناطق التوتر، بعد الاستفادة من التجارب الحاصلة. ولهذا الأمر تداعيات اجتماعية كبيرة؛
- التفاعل النشط مع البنى أو التكوينات "غير السورية" والسورية "غير التكفيرية" للتكوينات المسلحة، مع ملاحظة "التمفصل" فيما بينها. وهذا يعزز سياسات المصالحة، ويضعها على أسس أكثر قابلية للاستمرار، ويمكن أن ينقلها من المستويات الجهوية والمناطقية والقطاعية إلى المستوى الوطني.

ز. أمن المناطق والمدن

- أمن المنطقة الشمالية أو منطقة حلب الكبرى، ويراعي الأمر عدة نقاط، مثل: مركزية حلب في اقتصاد سورية، وكونها المدينة الثانية في البلد، ووقعت أجزاء كبيرة منها، تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وخضعت لـ "إدارة" تركية" في مرحلة مبكرة، ومثلت عبئاً عسكرياً كبيراً على الجيش، خاصةً محاصرة المطارات والقواعد العسكرية، والسيطرة على بعضها.

وتمثل الحدود والمعابر الرسمية وغير الرسمية إحدى أهم نقاط السيطرة والدعم والإسناد، متعدد الأشكال، من قبل تركيا وغرفة عمليات الشمال التي تضم مسؤولي استخبارات عدد من الدول، ينسّقون دعم المعارضة.

ومثلت المنطقة أحد أهداف إقامة "منطقة عازلة" أو "منطقة حظر طيران" وغير ذلك من التسميات. وقد أخذت تركيا بالإعداد لإقامة ما سمته "منطقة خالية من "داعش" و"الكرد" أو ما

عرف باسم منطقة "غرب الفرات"، وجهزت قوات من: تركمان، وعرب سوريين، ومرتزقة ترك، وغيرهم، لنشرها في تلك المنطقة، لولا أن الحراك الروسي وتطورات الموقف السوري " أعاقا" هذا المسعى؛

- أمن المنطقة الشرقية، ويراعي الأمر عدة نقاط، مثل: البعد الكردي وميل الكرد للحديث عن "جغرافيا كردية" هناك وصولاً إلى غرب حلب، وإدارة العلاقات الإثنية والعرقية في المنطقة، وطبيعة العلاقة مع المركز/ دمشق، وتأثر المنطقة بفواعل كردية (كرد العراق وكرد تركيا)، وتأثير فواعل إقليمية، مثل: تركيا وإيران وإسرائيل، وفواعل دولية، مثل: روسيا والولايات المتحدة؛
- أمن المنطقة الجنوبية، ويراعي الأمر عدة نقاط، مثل: القرب من العاصمة دمشق، وطرق الإمداد والتهريب المختلفة المفتوحة على الحدود، وتأثير كلٍّ من إسرائيل والأردن، والأهمية التقليدية للمنطقة كمنطقة أمنية بمواجهة إسرائيل. والقرب من منطقة الجولان، وحساسية وحيوية السيطرة على القنيطرة، والأهمية النسبية الخاصة لمنطقة السويداء ووجود نسبة كبيرة من "الموحدين" فيها، وكذلك مناطق الفصل وقواعد الاشتباك. وقد بدأت شرارة الأزمة السورية من درعا، وحدث اختراق خارجي مُركّب في تلك المنطقة، ومعروف دور غرفة عمليات "موك" التي تعمل من الأردن؛
- أمن المنطقة الساحلية، ويراعي الأمر عدة نقاط، مثل: التكوين الاجتماعي المتعدد، وتأثير تركيا في المكوّن التركماني، والمحاولات المبكرة لتفجير نزاع ديني ومذهبي، أو محاولة إعطاء الأزمة السورية بعداً مذهبياً رئيساً، والأهمية أو الرمزية الدينية والمذهبية للمنطقة التي يعيش فيها نسبة كبيرة من "العلويين"، وأهميتها السياسية أيضاً، إذ يُنظر إليها، بوصفها معقل مؤيدين تقليديين لنظام الحكم.

وقد ركزت الجماعات المسلحة وغرفة عمليات الدعم التي تعمل انطلاقاً من تركيا، جهوداً كبيرةً لتهديد المنطقة كجزء من الجهود المبذولة لإسقاط "النظام"، من خلال دفعه أو دفع فواعل عسكرية وأمنية فيه، لتركيز جهود أمنية إضافية هناك، ما يخفف العبء أمام الجماعات المسلحة في المناطق الأخرى. ومثلت مناطق ريف اللاذقية الشمالي حيزاً لتحشيد وتنظيم وتدريب الجماعات المسلحة، نظراً لصعوبة إعادة السيطرة عليها، بسبب طبيعتها الاجتماعية والجغرافية، وكونهما مفتوحتين على دعم تركي غير محدود. وقد حاولت فواعل عديدة إشاعة أفكار حول تقسيم

سورية، وإقامة كيانات مناطقية وجهوية وإثنية ومذهبية، ومن ذلك التركيز المريب على فكرة إقامة "دولة للعلويين" في الساحل، وأخرى لـ "الموحدين" في الجنوب إلخ... في استعادةٍ لخطابات: "المِلل والنِّحلِ" العثمانيّ، والكولونيالي، والاستشراقي. ولم تولِ الحكومةُ المنطقةَ الساحلية أهميةً، تتناسب مع أولويتها في قائمة الأهداف لدى خصومها، كما لم تعطها أولوية في الجهد العسكري، وإن كان الحراك الروسي، أدى إلى تغيير كبير في الاعتبارات العسكرية للمنطقتين الساحلية والشمالية.

- أمن المدن الكبرى، بوصفها (المدن) ركائز البلد ووجوده السياسي والدولتي، ويتعلق الأمر بمدن أو مناطق دمشق الكبرى وحلب الكبرى، والمدن الرئيسة الأخرى. والحيلولة دون سقوط مدن أو مناطق ذات رمزية تاريخية أو جغرافية أو إثنية أو دينية إلخ... تحت سيطرة جماعات إرهابية، والعمل ما أمكن للتوصل إلى توافقات تحدد التفاعلات مع المدن والجغرافيات التي تقع تحت سيطرة جماعات أكثر ميلاً أو قابلية للدخول في توافقات مع الدولة.

ح. جغرافيا السيطرة

- "ضبط" جغرافيا السيطرة؛
- تدعيم نقاط الاحتكاك والصدام؛
- تركيز الجهود على المناطق الهشة عسكرياً، لكن الهامة استراتيجياً؛
- احتواء ثم تفكيك وجود المجموعات المسلحة في مناطق ذات تهديد كبير، مثل: دمشق، حلب، شمال اللاذقية، طرق النقل والإمداد والانتقال الرئيسة.

خامساً- الاقتصاد

حدث نوعٌ من التدمير الممنهج للاقتصاد، وتوقّفٌ لعمليّة الإنتاج، وارتفاعٌ كبير في أسعار صرف الليرة مقابل الدولار، وفقدان الليرة جزءاً كبيراً من قيمتها، وتدمير معظم إمكانيات إنتاج النفط والغاز، وبروز اقتصادات جهوية وجزر اقتصادية مناطقية، وتنامي ظاهرة الريع الاقتصادي للحرب، وسرقة المعامل وتهريبها إلى تركيا، وهروب رؤوس الأموال، وبروز فواعل اقتصادية وسيطة عابرة لخطوط التماس، وفواعل اقتصادية غير حكومية من قبائل وشبكات وتنظيمات.

برزت اعتمادية كبيرة للحكومة وغيرها على الحلفاء في مجال الاقتصاد، والخطوط الائتمانية. وحدث أن صدرت فتاوى ودعوات لاستخدام الليرة التركية بدلاً من الليرة السورية، في مناطق خارج سيطرة الدولة، كما نشطت ديناميات الفساد، والارتزاق، واقتصاديات: الحرب ومنظور "الغنيمة" و"التعفيش" والخطف والتهريب والاتجار بالناس، والتهرُّب من الخدمة الإلزامية والحصول على إجازات وتأشيرات السفر، وتزوير الوثائق الدراسية والوثائق الشخصية وغيرها.

وجرى تدفق كبير للموارد المالية من الخارج، من مصادر "غير صريحة"، كنوع من التمويل للجماعات المسلحة والتنظيمات المعارضة والبنى والتكوينات الإدارية والاجتماعية والسياسية وغيرها، في مناطق خارج سيطرة الدولة، كما حدث تراكم الموارد لدى شرائح مختلفة، بفعل السياسات الريعية، من تهريب وضرائب وعمولات وترانزيت ونقل من خلال المعابر غير الرسمية أو تلك التي تقع خارج سلطة الدولة. ويظهر ذلك خاصةً في التجارة بين تركيا و"داعش"، في قطاعات النفط والموارد الأخرى.

وقد صدرت قرارات من مجلس الأمن الدولي حول "تجفيف" مصادر تمويل الجماعات الإرهابية، كما برزت تقديرات عديدة حول الدعم والتسهيلات المالية، في عدد من الدول المجاورة لسورية والعراق، إذ يمكن تحويل الأموال من الرقة إلى أي نقطة في العالم -والعكس- عبر منافذ خدمة مالية في تركيا مثلاً.

يبرزُ لدى الحكومة، مقابلَ تمويل الجماعات المعارضة، تحدٍ كبير لتمويل الجهد العسكري ومتطلبات الحرب، وتبحث الحكومة عن شركاء وداعمين ماليين واقتصاديين من خلال قروض ائتمانية ومبادلات تجارية. وقد عملت الحكومة السورية على إصدار القانون رقم (5) لعام (2015) حول التشاركية بين القطاعين العام والخاص، بهدف تأمين متطلبات إعادة البناء، ليس من خلال

تشجيع الرأسمال الخارجي للدخول إلى سورية فحسب، وهو أمر محفوف بالمخاطر، وإنما تحفيز المخيال المالي والاقتصادي والاستثماري، لدى فواعل السياسة العالمية، وتشجيعه للانخراط في سياسات التسوية، وإعادة البناء لما بعد الحرب، أيضاً.

ومن **الأولويات** على هذا الصعيد:

- التدقيق في مبادئ أو سياسات المركزية – اللامركزية، ما المركزي – اللا مركزي، وكيف يمكن إقامة إدارة اقتصاد وطني ذات كفاءة عالية، من نمط إدارتي اقتِصَادَي اقتصاد ألمانيا وكوريا الجنوبية بعد الحرب، وتحديد الأدوات والكيفيات وإدارة الموارد والإنفاق؟
- إجراء مسوح الأضرار، على قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- وضع خطة وطنية لضبط التدهور في الأداء، ومن ثم العمل على تحسينه، وتمكين المجتمعات والقطاعات الاجتماعية من العمل؛
- وضع خطة وطنية لإعادة الإعمار من منظورٍ شاملٍ، ودراسة متطلبات التنمية الشاملة؛
- العمل على خلق أو تهيئة بيئة عمل وإنتاج، وخلق فرص عمل والحد من البطالة؛
- خلق بيئة استثمارية، من خلال جذب الاستثمارين الداخلي والخارجي، وتأمين الموارد المادية (التمويل الاقتراض) ورأس المال البشري والكوادر المتخصصة؛
- إقرار سياسات ضريبية عادلة وفعالة؛
- تخطيط سياسات تشجع على الدخول في شراكات عمل على الصعيد الداخلي، بالإضافة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على تضييق الفجوة بين التحديات والتوقعات من جهة، وبين الاستجابة القائمة أو المحتملة من جهة أخرى؛
- الالتزام بحق الملكية وحق العمل، والتعويض عن الأضرار الناتجة، عن أعمال الحرب والإرهاب والسرقة والنهب إلخ...
- يُعَدُّ "احتواء" مصادر تمويل ودعم وإسناد الجماعات المسلحة تحدياً مُرَكَّباً، ذلك أنه يتعلق بطيف واسع من الفواعل الممولة والداعمة مالياً واقتصادياً وريعياً، من دول ومنظمات وشبكات حول العالم.

سادساً- البناء الاجتماعي

كشفت الحرب عن "تفكُّك" العديد من المقولات النظرية والإيديولوجية، عن طبيعة كُلٍّ من التكوين الاجتماعي و"التماسك" و"الوحدة الوطنية"، وكم كانت الصدمة كبيرة من حجم العنف المهول والكراهية الفائقة للذين تفجرا في بعض مفاصل الأزمة، وبعض جهات ومناطق البلد، والانزلاق الغريب إلى "التكفير" و"التدعيش" وحتى الحديث عن "تطهير" و"إبادة".

والوقع أنَّ "تصدُّع" قيم التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، لم يكن شاملاً أو كلياً، بل قابلته أنماط من السلوك الجمعي الوطني الذي كان مفاجئاً أيضاً في صموده وتماسكه واستمراره. ورغم هول ما حدث على هذا الصعيد، إلا أن ثمة تقديرات بأن الأمور لم تصل إلى نهاية المطاف أو الدرك الأدنى للتدهور القيمي والاجتماعي.

ومن **الأولويات** على هذا الصعيد:

أ. اللاجئون

قُدّر عدد المهاجرين السوريين إلى الخارج بـ (أربعة ملايين ومئتي ألف مهاجرٍ)، وقُدِّرَ عدد النازحين داخلياً بـ (6,5) بـ (ستة ملايين وخمسمئة ألف نازحٍ)[3]. وحدث ذلك بتأثير مباشر للحرب، ولا يخفى أنَّ بعضَ ديناميات الهجرة مُرتّبٌ ومنظمٌ (من قبل فواعل إقليمية ودولية) قبل أن يكون ثمة لاجئٌ واحدٌ، وهو ما ظهر في تركيا مثلاً، التي أقامت مخيمات واستدرجت الناس إليها. وقد ظهر أنَّ لتلك السياسة أغراضاً سياسية وعسكرية، أثارت الكثير من السجال داخل تركيا وخارجها. وتمثل الهجرات السورية إلى الخارج تهديداً كبيراً لطبيعة البناء الاجتماعي، من حيث الأعداد، ومن حيث النوع، كهجرة الكفاءات والموارد البشرية والخبرات والاختصاصات.

ب. هندسة الهويات والجماعات

هناك عمل حثيث يهدف لإعادة هندسة سريعة للبنى الاجتماعية و"اختلاق" هويات وفواعل إثنية جديدة، فقد برز خطاب متزايد عن "تركمان سورية" مثلاً، وهذا أمر لم تكن تلحظه الدراسات السياسية والاجتماعية والإثنولوجية حول سورية، حتى أن كثيراً من المتلقين السوريين فوجئ بالموضوع، فيما كان "اختلاق" تلك الورقة إحدى أولويات سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية.

---

[3] مفوضية الأم المتحدة لشؤون اللاجئين، حماية ودعم النازحين في سورية، **التقرير السنوي لعام 2015**، (2015)، ص 9.

وحدث تطور كبير بالنسبة لـ "الكرد"، إذ بات الحديث عن "كردستان سورية"، أمراً متداولاً في بعض وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، رغم أن وجود الكرد في سورية لم يكن يحيل إلى "جغرافية كردية" في البلد[4]، وإنما إلى "مكون كردي" فيها، هذا أمر تؤكده دراسات كردولوجية واستشراقية وإقليمية كثيرة، فيما لعبت السياسة ورهانات الحرب دوراً نشطاً في اختلاق مفاهيم إثنوغرافية وإثنوسياسية في سورية. وقد حرصت السياسات الإقليمية (والدولية) على الترويج لـ "مذهبة" الأزمة السورية و"تطييفها"، والحديث عن "حرب أهلية"، وهذا من باب تعزيز الاستقطاب الاجتماعي داخل سورية والمنطقة.

هناك إلى ذلك مخاطر مجتمعات "اللجوء" في الخارج، حيث "تُهندسُ" و"تُبنى" هويات تحت تأثير ديناميات تنظيم وتربية وتعليم وتحشيد وصناعة للهوية بكل معنى الكلمة. وقد برزت مخاوف من أنّ نظم التعليم في مناطق اللجوء أو تلك التي تقع خارج سيطرة الحكومة، تديرها جمعيات وقوى سياسية إخوانية ووهابية، بالإضافة إلى سعي تركيا مثلاً لأن تجمع "تركمان سورية" في مخيمات خاصة، وتقدم لهم (ولغيرهم) مناهج تعليم باللغة التركية، بوصفهم "أتراك الخارج"، وتقيم لهم المؤتمرات التنظيمية، سياسياً واجتماعياً وثقافياً و"عسكرياً" أو "ميليشياوياً".

وذهبت تركيا أبعد من ذلك، إذ حاولت "إغواء" الطلاب السوريين الدارسين في تركيا، بتقديم منح دراسية لهم، مقابل التسجيل لدى دائرة "أتراك الخارج"، ما يعني الاستثمار في حاجة الطلاب بقصد تعزيز أو خلق أو "هندسة" هوية تركمانية، بفعل سياسات "ريعية" أو "مدفوعة الأجر" للطلاب السوريين على اختلاف أصولهم الإثنية والعرقية واللغوية! وقد واصلت تركيا سياسة الاستثمار في ملف اللاجئين، تُجاه أوربا، من أجل الحصول على تنازلات في ملف العلاقات مع أوربا، وتنازلات في موقف أوربا من الأزمة السورية.

ج. اختلال ديمغرافي أو سكاني

هناك أعداد كبيرة من ضحايا الحرب، ما أدى إلى نوع من اختلال في التوازنين الاجتماعي والديمغرافي، وتأثيرات أخرى، مثل: الأزمات النفسية الناتجة عن العنف الاجتماعي، وحالات الطلاق والتفكك الأسري، وتزايد أعداد الأطفال خارج نظم التعليم والأطفال من دون معيل، والإتجار بالبشر إلخ... وسوف تكون إعادة إدماج أو تكييف اللاجئين والمهاجرين تحدياً كبيراً.

---

[4] عقيل سعيد محفوض، "صدوع الجزيرة: في تحديات وتحولات المسألة الكردية في سورية"، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

من **الأولويات** على هذا الصعيد:

- العمل على "عقد اجتماعي جديد"، أو مراجعة وتوسيع أسس ونطاق العقد الاجتماعي (الراهن!)، في ضوء تجربة الحرب واستخلاصاتها، خاصةً حالات التدخل والتغلغل والتأثير في ولاءات وصناعة هويات وفواعل وشرائح اجتماعية.
- أن تقوم "علاقة متوازنة" بين المجتمع والدولة، صحيح أن الأولوية في حالات الحرب هي للدولة، كما ترد الإشارة في حيز آخر من النص، إلا أن الصحيح أيضاً هو أن تلك الأولوية أو القوامة، يجب أن تقف عند حدود القابلية والتلقي الاجتماعيين، ذلك أن المجتمع هو الأصل، وهو الذي "ينتج" الدولة نفسها، ولن يكون ثمة استقرار أو أمن مع اختلال تلك العلاقة.
- رعاية شبكات وفواعل المجتمع المدني أو الأهلي والشبكات والهويات والفواعل العابرة للدولة، ووضع ضوابط قيمية وأخلاقية وقانونية، وغير ذلك لنظم العمل والتمويل والنشاط.
- التفاعل النشط مع بروز ظاهرة "أمراء" الحرب والشرائح والشبكات الاجتماعية والطبقات والفواعل المتولدة عنها، وحدوث نوع من إعادة الفرز النشط للبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتأثير ذلك في المجتمع والدولة. وثمة مخاوف من أن ظاهرة أثرياء وناشطي الحرب، من مختلف الجهات، سوف تشكِّلُ تهديداً لسياسات الأمن الاجتماعي وعاملَ إعاقة لسياسات الاندماج والإدماج الاجتماعي والسياسي لزمن ما بعد الحرب.
- عَدُّ التعدديات الاجتماعية والإثنية والدينية والثقافية إلخ... مسألة جوهرية بالنسبة لسورية، والنظر إلى الأفكار والفواعل التميزية بوصفها مناهضة ومناقضة لنظم القيم العامة. والالتزام بحقوق الإنسان (الأفراد والجماعات)، بالإضافةِ إلى احتواء التمييز ضد النساء والأطفال والجماعات الصغيرة والمهمشين. والحقوق والتمثيلية والمشاركة.
- وضع سياسات حصر الأضرار والمصالحة والعدالة و"جبر الخواطر"، وبناء سياسات جدية للتفاعل والتواصل الاجتماعيين، تكون قادرة على تفكيك تأثيرات الحرب.
- التعامل مع حالات النزوح والهجرة أو التهجير تحت ضغوط الحرب، خاصةً تلك التي حدثت لاعتبارات دينية أو إثنية إلخ... وتمكين الناس من العودة أو تأمين بيئة بديلة.
- احتواء الاتجاهات حول "اختلاق" أو "هندسة" جغرافيا أو أقاليم إثنية أو دينية تامة ناجزة في أي منطقة، مقابل احترام الطبيعة الإثنية والدينية للجغرافيا السورية، ولا يمنع ذلك

من القيام بنوع من إعادة الهيكلة والتوطين ونقل السكان، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى توترين اجتماعي أو سياسي، ويمكن القيام بنوع من تغيير الحدود الإدارية لبعض المحافظات، وتشجيع انتقال السكان، ولابد أن يكون ذلك موضع رضا المعنيين، ولا يثير تحفظات جدية، ولا يكون موضوعاً آخر للاحتقان الاجتماعي (والسياسي)[5].

د. خطة وطنية لملف اللاجئين

- إعادة التأهيل والإدماج؛
- تسليط الضوء على الاستهدافات والتداعيات المستقبلية، لمحاولات التأثير في اللاجئين في الخارج؛
- مسح كامل حول اللاجئين والنازحين، والتعاطي معه كمسألة ذات أولوية وطنية وإنسانية كبرى؛
- توثيق التفاعلات مع الفواعل الاجتماعية والسياسية والشبكات في الداخل والخارج، خاصةً الدولية أو ذات النشاط الدولي منها، مثل: منظمات الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان والإغاثة؛
- وضع خطة وطنية (بالتنسيق مع شركاء دوليين) حول اللاجئين، تقوم بـ:
- تسجيل ومراقبة تسجيل اللاجئين.
- الخدمات والسياسات التعليمية والخدمية.
- رصد الانتهاكات والاتجار بالبشر والهجرة إلى أوربا.
- استخدام الأطفال في العمل والحرب، واستغلال النساء.
- إدارة المخيمات وتجمعات اللاجئين لأغراضٍ عسكريةٍ وتدريب وتنظيم وحشد وغطاء لأعمال الحرب الهجينة.
- التدخل في الهوية والانتماء ونظم القيم والمدارك وهندسة جماعات سياسية.
- عمليات التسجيل والتحقق والتأكد من عدم التلاعب، وإجراء مسوح متعددة ومتقاطعة.
- وضع سياسات تشجعُ على العودة، تتم مناقشتها على مستوى عالٍ، مع جهات وفواعل مختلفة.

[5] يجب أن تكون المراجعة شاملة ومن منظور أمن وطني، وكذلك الأمر بالنسبة لمراجعة الحدود الزراعية والبيئية، وهذا يتطلب المزيد من التدقيق والتقصي.

- تعزيز المصالحات المحلية والجهوية، وتأمين بيئة مناسبة ما أمكن للتشجيع على العودة.
- تطمينات أمنية ودعم أمني ونفسي والتزام بالحماية.
- يمكن المشاركة مع منظمات وفواعل مختلفة، في وضع خطط على المستوى الوطني، لعمليات العودة (أو الإعادة).
- يمكن أن يتم إعداد برنامج للعودة، وتأمين متطلبات العودة من البنى الأساسية والاحتياجات والادماج الاجتماعي، وإعادة اللاجئين إلى أماكنهم الأصلية أو أماكن قريبة أو أماكن بديلة، ومن دون إجبار أو ترهيب أو ترغيب، ويتم ذلك على مستوى سياسات أمن وطني.

يمكن تطبيق ديناميات المصالحة المحلية لجهة:

- تسوية الأوضاع.
- التسجيل ومنح الأوراق الثبوتية أو تجديدها.
- إدراج ملف اللاجئين مع ملفات أخرى.
- إعادة الإعمار والتنمية المحلية.
- تهيئة بيئة العمل والإنتاج والتعليم والرعاية الصحية.
- تعويض الأضرار والحوار الاجتماعي، فيما لو كانت العودة إلى مجتمعات، شهدت توترات على خلفية عرقية أو دينية أو قبلية إلخ... وكذلك الأمر بالنسبة للعائدين إلى مناطق جديدة.
- احتواء الانقسامية العالية نسبياً، وقابلية التغلغل الخارجي، والهويات والعصبيات العابرة للدولة.
- مراجعة السياسات حول الكرد والآشوريين وغيرهم، وتفكيك قضايا الاحتقان التقليدية في ضوء الحقائق التاريخية والتطورات، كما في ضوء قواعد السياسة واتجاهاتها.
- مراجعة السياسات النابذة والدافعة للهجرة، وبعضها سابق للأزمة، ونهج سياسات جاذبة.
- الاهتمام بالتوازن الاجتماعي وديناميات التفاعل بين الشرائح الاجتماعية والطبقات، ومنها الطبقة الوسطى.
- العمل على تفكيك عوامل الاحتقان، والتعاطي النشط مع بيئات ومناطق التوتر التقليدية.

سابعاً- الوسائط والشبكات

تمثل طرق النقل والمواصلات البرية والجوية، ووسائط الاتصال بأشكاله وأنماطه المختلفة، أموراً حيوية لأمن أي وحدة دولية. وتمثل محاولة قطعها أو التأثير فيها، وصولاً إلى السيطرة عليها، أحد مصادر التهديد للأمن الوطني، بدءاً من حالة "الإرباك" لدى المجتمع والدولة، وصولاً إلى التأثير في قدرة السلطة العامة على فرض القانون. وقد كان قطاع المواصلات من طرق وجسور وأنفاق وسكك حديدية ومعابر، وخطوط وأبراج الاتصالات بمختلف أنواعها وأنماطها، هدفاً للمعارك ومحاولات السيطرة، ذلك أن قطع التواصل بين المناطق السورية، بالمعاني الاجتماعية والاقتصادية والرمزية، كان في مقدمة أهداف الحرب.

كما كان قطع طرق الإمداد بين قطاعات السيطرة جزءاً من مجريات واستهدافات الحرب. ومثلت محطات الاتصال العسكرية والمدنية والمطارات وقواعد الاستطلاع والرادارات وشبكات الدفاع الجوي إلخ... أهم أهداف الجماعات المسلحة، بغية تعطيل قدرة الجيش على حماية الأجواء.

حاولت المعارضة إقامة بنى اتصال خاصة بها، وتزودت بتقنيات الاتصال الفضائي، وكان لشبكات وإمكانات الاتصال الإقليمية والعالمية دور في دعم المعارضة، خاصةً أنَّ تلك الشبكات محكومة بأولويات مناهضة للحكومة السورية.

هذا إلى اعتماد المعارضة على شبكات اتصال تركية وأردنية، وإقامة بنى تواصل وتحويل واتصال بنكي عبر دول الجوار، بدعم متعدد الأشكال من قبل أوربا والولايات المتحدة وعدد من الفواعل الإقليمية، وظهرت معلومات عن قيام شركات ألمانية بتخديم انترنت "داعش" عبر تركيا.

من **الأولويات** على هذا الصعيد:

- استخدام وسائط التواصل الاجتماعي في التنظيم والتحشيد والتسويق السياسي والتمويل والحرب الإعلامية؛
- لعل الوجه الأهم لتحدي الاتصال، هو في الجانبين الاجتماعي والرمزي، ذلك أنَّ انخفاضَ الحراكِ والانتقالَ والتواصلَ والتراسلَ والتفاعلَ بين السكان وبين المناطق، يسبب ضرراً

كبيراً لمعنيي التكوين الاجتماعي والدولة، ويؤدي إلى تراجع التواصل، وذلك يفضي إلى تداعيات نفسية واجتماعية واقتصادية خطيرة؛

- الحرية والمسؤولية، وسياسات اتصال مناهضة للتعصب والعنصرية والتكفير إلخ.. وضبط هذه الأمور، لأنها تهدد في مجتمعات متأخرة نسبياً، وذات قابلية نشطة للتأثر بالخارج؛
- التعاطي النشط مع سياسات الفكرة السورية، والاهتمام بإعادة إنتاج وتعزيز الهوية الوطنية السورية؛
- الاهتمام بـ "سوريي الخارج" وإقامة شبكات للتفاعل النشط، وتعزيز الهوية الثقافية والوطنية والارتباط، وتفكيك عوائق التواصل، وإعادة إحياء الجنسية، والالتزام المتبادل والتزام الدولة بسوريي الخارج ما أمكن؛
- يمكن أن تقوم هيئة عليا حول هذا الأمر وهي فكرة في غاية الأهمية لمستقبل البلد وتعزيز رأسماله البشري والمعنوي وحضوره وتأثيره حول العالم.
- تنشيط الاتصال، ثقافيّاً واجتماعيّاً، مع الجغرافيا المجاورة، والواقع أن ما يحدث هو العكس، إذ أصبحت سورية حيزاً للتنافس على استقطاب الموارد البشرية عالية الكفاءة منها.

ثامناً- السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية

تغيرت السياسات العالمية من الضغوط من أجل تغيير سلوك وسياسات "النظام" إلى العمل على إسقاطه، وقامت سياسات تحالف "متعاكسة" أو هكذا بدت الأمور، لتصبح سورية "خط الصدع" في السياسات الإقليمية والدولية.[6] وقد "تصدعت" معها مسلمات ومدارك السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وأنماط التعامل مع الأزمات الكبرى. وكان من المناسب التدقيق في إيقاع واتجاهات التحولات الإقليمية والعالمية حول سورية، خاصةً منذ احتلال العراق 2003 ومقتل الحريري 2004 وبالأخص منذ حرب تموز 2006.

من **الأولويات** على هذا الصعيد:

- احتواء مصادر سلوك الخصوم، والتدقيق في سياسات الردع المختلفة التي بدا أنها أقل فعالية، وتعطَّل جانب منها، ولكن لم تنهار بالكلية كما اعتقد كثيرون، لأنه تم تعويضها بديناميات التحالف.
- التأمل الاستباقي أو الاستشرافي لمصادر التهديد، وتحديد الأنماط التكرارية لمصادر التهديد وأولويات الأمن تاريخياً.
- احتواء أولوية وقوامة الخارج على الداخل في فواعل الحرب، وأولوية الداخل على الخارج في فواعل التسوية، فهل هذا ممكن؟ بما أنَّ أولوية الخارج، تعني إمكان تفجير البلد عندما يرى الخارجُ مصلحةً في ذلك، بلد مفخخ ودولة ضعيفة (مجتمع قوي ودولة ضعيفة حسب تعبير ماندال).
- مراجعة "مسلمات" السياسة الخارجية فيما يتصل بالتفاعلات الإقليمية والدولية، ذلك أن سورية حافظت خلال عدة عقود على أن مصدر التهديد هو "إسرائيل"، ولم تولِ مصادر التهديد الأخرى أهمية جدية. وقد كشف الحدث السوري عن أن السعودية وتركيا تمثلان مصدر تهديدٍ كبيرٍ أيضاً.
- إنَّ بداهات التاريخ ومنطقه أقوى من الإيديولوجيا التي تحاول "ليّ" الواقع و"تصفيحَهُ"، وقد أظهرت التطورات أنَّ منطقَ أو مقولاتِ "سورية الكبرى" أو "الهلال الخصيب" بالمعاني

[6] انظر مقاربة الكاتب لـ "خط الصدع" بوصفه مفهوماً تحليلياً للأزمة السورية، في: عقيل سعيد محفوض، "خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية"، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).

التاريخية والجيوستراتيجية والحضارية، ربما كان لهما قابلية، على صعيد استراتيجيات الأمن، مقارنةً بالمقولات الإيديولوجية القومية وغيرها.

- كان من الممكن لمقولة أو استراتيجية "البحار الخمسة" أن تمثلا إطاراً وعمقاً جيوستراتيجياً لسورية، الدولة، ونطاقها الجغرافي – التاريخي، المشرقي أي بلاد الشام والعراق، والإقليمي المتمثل بتركيا وإيران، ومصر ودول الخليج إلخ... ويبدو أنَّ الفكرة أثارت مخاوف خصوم دمشق، في الوقت الذي لم تُوضع فيه الفكرة موضعاً مقبولاً، في أولويات الحكومة السورية نفسها.
- التدقيق والمراجعة في محددات مواقف الحلفاء، وهل يمكن أن تتغير نتيجة تسويات إقليمية ودولية، أو أزمات تواجهها، وما تأثير اقتصاديات الطاقة مثلاً، أو متطلبات تسوية محتملة في أوكرانيا؟ إلخ...
- تقييم الأثمان المديدة والتأثيرات العميقة للتحالفات في فواعل الأزمة السورية، بما فيها الحكومة والمعارضة.
- دراسة تأثير أولويتي: احتواء الإرهاب -إسقاط النظام، إقليمياً ودولياً، و"التداخل" أو "التمفصل" بين هاتين الأولويتين في مفاصل عديدة.
- مراجعة أسس وديناميات السياسة الخارجية السورية، وكذلك نظم عمل السفارات والقنصليات، ورفد القطاع بموارد بشرية ورؤى وأفكار وسياسات أكثر حيوية، ومعالجة تراجع الأداء.
- التدقيق في الرهانات الكبيرة للسياسة الخارجية، لجهة التحالفات والخصومات والعداوات، خاصةً مع كلٍّ من تركيا والسعودية وقطر وإيران. وقد بدا الاقتراب من تركيا مخالفاً لبداهات السياسة السورية في التعاطي مع مصدر تهديد تاريخيّ، من قبل عضو في حلف الناتو وحليف لإسرائيل، إلخ... في وقت كانت تركيا تقيم فيه قواعد جديدة لحلف الأطلسي، أعني قواعد (2005) في اسكندرون. وقامت إسرائيل بالاعتداء على مواقع قرب دير الزور (2007) انطلاقاً من تركيا، التي كانت تريد توكيل إزالة الألغام لشركات إسرائيلية، في وقت كانت فيه تركيا تعطلُ مؤتمراً اقتصاديّاً، إذا لاحظت أن لواء اسكندرون ضمن خريطة أو "بوستر" سوري!

- التدقيق في حالات الخروج عن النمطية التقليدية للسياسات الخارجية، المتمثل بالاقتراب أكثر من المعتاد من إيديولوجيا أو حلف المقاومة بطابعه الإيراني، وهو ما بدا في موقف سورية خلال حرب تموز/يوليو 2006.
- التركيز على مخاطر التورطين: الإقليمي والدولي، في الأزمة، ورهانات تلك الدول على الحرب، مثل: انتقال التوتر والتطرف وتداعيات اللجوء والتهديدات الراهنة وبعيدة المدى على أمن تلك الدول وأمن مجتمعاتها، والتلويح بأن تلك التداعيات تمثل مصدر تهديد لأمن تلك الدول، من خلال استخدام أوراق ضغط معاكسة، وكذلك التلويح بالتفاعل أو التعاون المحتملين معها، لحل تلك المشكلات واحتواء التأثيرات غير القصدية للحرب السورية في تلك الدول، مقابل تعاون الأخيرة في الأزمة.

تاسعاً- الإشارات والتنبيهات

- تمثل أولويات الأمن الوطني تحديات تواجه أي دولة في الزمان العالمي، الذي يشهد "سيولة" فائقة في التحولات والتحديات، فكيف بدولة تشهد أزمة مركبة وحرباً بالغة التعقيد منذ (آذار/مارس 2011)، وتمثل "خط الصدع" في السياسة العالمية، وربما كانت سبباً في اندلاع حرب عالمية ثالثة؟
- تبدو مهمة تحديد أولويات الأمن الوطني محفوفة بالمخاطر، ومن المجازفة أن يكون الحديث عن أولويات الأمن في ظل الحرب، وفي حالات التدخل والتداخل الفائق والتماهي بين عوامل الداخل والخارج، ذلك أن ما يُعدُّ تهديداً من منظور طرف، يمكن أن يكون فرصة من منظور طرف آخر، وحيث يمثل التوافق على معاني الوطن والمجتمع والدولة والسياسة إلخ... أول تحديات الأمن؛
- إنَّ أهم التحديات التي تواجه أي دولة رؤيةُ نفسها تغادر أو تغير "بداهاتها"، واضطرارُها لتغيير مداركها حول ما يمثل تهديداً – فرصةً، ومَن هو العدو. وقد أظهرت الحرب السورية مؤشراتٍ، على تغير كبير نسبياً في هذا الجانب، لدى شرائح مختلفة من السوريين، إذ انقلبت مدارك التهديد وسياساته، وأسقطت مدارك العدو على داخل سورية نفسها؛
- إنَّ تحديد أولويات الأمن يتطلب تحقيق قدر من "التوافق الوطني" حول أمور كثيرة، ويتطلب ذلك "توافقات" إقليمية ودولية أيضاً، على اعتبار أن الأزمة السورية هي في جانب رئيس منها، نتيجة عن احتدام المنافسات والصراعات حول سورية والمنطقة؛
- من الأولويات أن يتمكن السوريون على اختلاف اتجاهاتهم من التوصل إلى توافق –ولو بالحد الأدنى– حول طبيعة الأزمة والديناميات العميقة التي سببتها، والتوافق (ما أمكن) على الوزن النسبي للفواعل الداخلية والخارجية للأزمة، واستمرارها أو احتوائها؛
- "تمركز" السياسات العامة حول الجهد العسكري، وما يسمى في العلم العسكري بـ "إعداد الدولة للحرب"، أو إعداد المجتمع والدولة لمتطلبات الاستمرار، بحيث تتولى الحكومة قيادة وتنسيق وضبط الموارد المادية والمعنوية، لمواجهة مصادر التهديد؛
- التعاطي الجاد مع هواجس أو مخاوف متزايدة حول دور الدولة في الاقتصاد، إذ ثمة شعور بتراجع الدولة عن وظائف أساسية، وأنَّ ثمة تسرعاً في إصدار قانون التشاركية، وأنَّ

الحكومة مدفوعة باحتياجات وضغوط الأزمة. ولو أن التشاركية في الاقتصاد والعمل يجب أن "تترافق" مع مشروع تشاركية سياسية.

- الارتباط بين الاقتصادي والسياسي، على أن يكون "فك الارتباط" ممكناً؛ والاهتمام بالبعد السياسي للمشكلة الاقتصادية، والعكس، ومنح أفضلية اقتصادية للحلفاء السياسيين والشركاء، وأفضلية موعودة أو مشروطة باستجابات سياسية راهنة للخصوم!
- الإمساك بواجهة أو صدارة الفعلين العسكري والميداني، وتعزيز الضبط السياسي، والإشراف الأعلى وعدم ترك إدارة العلميات للشركاء/الحلفاء، خاصةً أن الأجندة قد لا تكون واحدة، والشركاء لا ينطلقون من أولويات سوريّة بالضرورة؛
- الاهتمام بالتجنيد المناطقي والجهوي، وإقامة نظم الدفاع الذاتي والمحلي، ومراجعة نظام إدارة العمليات العسكرية والإمداد العسكري والدعم والإسناد والحماية. وإيلاء الموارد البشرية في قطاع الأمن والدفاع اهتماماً أكبر؛
- مراجعة نظام التجنيد وسياساته، وهذه مسألة تحتمل نقاشاً موسعاً، نظراً لأهميتها وحساسيتها على الوضع العام في البلاد منذ ما قبل الأزمة وحتى اليوم، وكانت السياسات العامة تتعاطى ببطء وتثاقل (قلْ تجاهلاً) كبيرين مع قضايا من هذا النوع، على أهميتها، لأن نظام التجنيد من الأمور ذات الأولوية في سياسات الهوية الوطنية والأمن الوطني لأي دولة، فكيف الأمر في حالة سورية؟!
- تعزيز الثقة بالجندية وظروف العمل وضماناته، مثل: التأمين الصحي والمعيشي، وتعويضات الحرب و"جبر الخاطر" للجرحى والمخطوفين (وعائلاتهم) من منتسبي المؤسسة العسكرية، سواء أكانوا من العاملين أم من المجنّدين؛
- التعاطي النشط والفعال مع ظاهرة "المناطق الساخنة" و"البيئات الحاضنة"، والتدقيق في التداعيات الاجتماعية للديناميات العسكرية المستخدمة. والاعتماد ما أمكن على سياسة المصالحات و"التطمين" في مناطق التوتر، بعد الاستفادة من التجارب الحاصلة. ولهذا الأمر تداعيات اجتماعية كبيرة؛
- التدقيق في مبادئ أو سياسات المركزية – اللامركزية، ما المركزي - اللا مركزي، وكيف يمكن إقامة إدارة اقتصاد وطني ذات كفاءة عالية من نمط إدارتي اقتِصَادَي ألمانيا وكوريا الجنوبية بعد الحرب، وتحديد الأدوات والكيفيات وإدارة الموارد والإنفاق. وإجراء المسوح للأضرار على قطاع الاقتصاد الوطني؛

- العمل على خلق أو تهيئة بيئة عمل وإنتاج، وخلق فرص عمل والحد من البطالة. وخلق بيئة استثمارية من خلال جذب الاستثمارين الداخلي والخارجي، وتأمين الموارد المادية (التمويل-الاقتراض) ورأس المال البشري والكوادر المتخصصة. وسياسات ضريبية عادلة وفعالة. وسياسات تشجع على الشراكة الداخلية. والعمل على تضييق الفجوة بين التحديات والتوقعات من جهة، وبين الاستجابة القائمة أو المحتملة من جهة أخرى؛
- يُعَدُّ "احتواء" مصادر تمويل ودعم وإسناد الجماعات المسلحة تحدياً مركباً، ذلك أنه يتعلق بطيف واسع من الفواعل الممولة والداعمة مالياً واقتصادياً وريعياً، من دول ومنظمات وشبكات حول العالم؛
- الاتفاق على عقد اجتماعي جديد، أو مراجعة وتوسيع أسس ونطاق العقد الاجتماعي، في ضوء تجربة الحرب واستخلاصاتها، خاصةً حالات التدخل والتغلغل والتأثير في ولاءات وصناعة هويات وفواعل وشرائح اجتماعية؛
- التفاعل النشط مع بروز ظاهرة "أمراء" الحرب والشرائح والشبكات الاجتماعية والفواعل المتولدة عنها، وحدوث نوع من إعادة الفرز النشط للبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتأثيره في المجتمع والدولة. وثمة مخاوف من أنَّ ظاهرةَ أثرياء وناشطي الحرب، من مختلف الجهات، سوف تشكلُ تهديداً لسياسات الأمن الاجتماعي، وعاملَ إعاقة لسياسات الاندماج والإدماج الاجتماعي والسياسي لزمن ما بعد الحرب.
- وضع سياسات حصر الأضرار والمصالحة والعدالة و"جبر الخواطر"، وبناء سياسات تفاعل وتواصل اجتماعي جدية وقادرة على تفكيك تأثيرات الحرب. والتعامل مع حالات النزوح والهجرة أو التهجير تحت ضغوط الحرب، خاصةً تلك التي حدثت لاعتبارات دينية أو إثنية إلخ... وتمكين الناس من العودة أو تأمين بيئة بديلة؛
- احتواء الاتجاهات حول "اختلاق" أو "هندسة" جغرافيا أو أقاليم إثنية أو دينية تامة ناجزة في أي منطقة، مقابل احترام الطبيعتين الإثنية والدينية للجغرافيا السورية. ولا يمنع ذلك من القيام بنوع من إعادة الهيكلة والتوطين ونقل السكان، ويمكن القيام بنوع من تغيير الحدود الإدارية لبعض المحافظات وتشجيع انتقال السكان، ولابد أن يكون ذلك موضع رضا المعنيين ولا يثير تحفظات جدية، ولا يكون موضوعاً آخر للاحتقان الاجتماعي (والسياسي)؛

- إنَّ انخفاض الحراك والانتقال والتواصل والتراسل والتفاعل بين السكان وبين المناطق، يسبب ضرراً كبيراً لمعنيي التكوين الاجتماعي والدولة، ويؤدي إلى تراجع التواصل، ويفضي ذلك إلى تداعيات نفسية واجتماعية واقتصادية خطيرة؛
- الاهتمام بـ "سوريي الخارج"، وإقامة شبكات للتفاعل النشط، وتعزيز الهوية الثقافية والوطنية والارتباط وتفكيك عوائق التواصل، وإعادة إحياء الجنسية والالتزام المتبادل والتزام الدولة بسوريي الخارج ما أمكن؛
- يمكن أن تقوم هيئة عليا حول هذا الامر وهي فكرة في غاية الأهمية لمستقبل البلد وتعزيز رأسماله بشريّاً ومعنويّاً وحضوره وتأثيره حول العالم؛
- احتواء مصادر سلوك الخصوم، والتدقيق في سياسات الردع المختلفة التي بدا أنها أقل فعالية وتعطَّل جانب منها، ولكن لم تنهرْ بالكلية، كما اعتقد كثيرون لأنه تم تعويضها بديناميات التحالف؛
- التأمل الاستباقي أو الاستشرافي لمصادر التهديد، والأنماط التكرارية لمصادر التهديد وأولويات الأمن تاريخياً. واحتواء أولوية وقوامة الخارج على الداخل في فواعل الحرب، وأولوية الداخل على الخارج في فواعل التسوية، فهل هذا ممكن؟ بما أنَّ أولوية الخارج تعني إمكان تفجير البلد عندما يرى الخارجُ مصلحةً في ذلك، بلد مفخخ ودولة ضعيفة (مجتمع قوي ودولة ضعيفة حسب تعبير ماندال)؛
- إنَّ بداهات التاريخ ومنطقه أقوى من الإيديولوجيا التي تحاول "ليّ" الواقع و"تصفيحَهُ"، وقد أظهرت التطورات أن منطق أو مقولات "سوريا الكبرى" أو "الهلال الخصيب" بالمعاني التاريخية والجيوستراتيجية والحضارية، ربما كانا أكثر قابلية على صعيد استراتيجيات الأمن، مقارنةً بالمقولات الإيديولوجية القومية وغيرها، وإن كان هذا يتطلب المزيد من التدقيق والتقصي؛
- كان من الممكن لمقولة أو استراتيجية "البحار الخمسة" أن تمثل إطاراً وعمقاً جيوستراتيجياً لسورية، الدولة، ونطاقها الجغرافي – التاريخي، المشرقي أي بلاد الشام والعراق، والإقليمي المتمثل بتركيا وإيران، ومصر ودول الخليج إلخ ..ويبدو أنَّ الفكرة أثارت مخاوف خصوم دمشق، في الوقت الذي لم تُوضع فيه الفكرة موضعاً مقبولاً، في أولويات الحكومة السورية نفسها؛

- التدقيق والمراجعة في محددات مواقف الحلفاء، وهل يمكن أن تتغير نتيجة تسويات إقليمية ودولية، أو أزمات تواجهها، وما الأثمان المديدة والتأثيرات العميقة للتحالفات في فواعل الأزمة السورية، بما فيها الحكومة والمعارضة؛
- مراجعة أسس وديناميات السياسة الخارجية السورية، وكذلك نظم عمل السفارات والقنصليات، ورفد القطاع بموارد بشرية ورؤى وأفكار وسياسات أكثر حيوية، ومعالجة تراجع الأداء. والتدقيق في الرهانات الكبيرة للسياسة الخارجية لجهة التحالفات والخصومات والعداوات. والتدقيق في حالات الخروج على النمطية التقليدية للسياسات الخارجية، المتمثل –حسب بعض التقديرات– بالاقتراب أكثر من المعتاد من إيديولوجيا أو "حلف المقاومة"، وهو ما بدا في موقف سورية خلال حرب تموز/يوليو 2006.

خاتمة

قد لا تكون الأزمة السورية الراهنة على خطا الأزمة الصربية في العقد الثاني من القرن العشرين، إلا أنها تحمل الكثير من المؤشرات المشابهة أو المميزة لتلك الأزمة، ما يعزز التقديرات بأن تطورات الأزمة السورية، تنذر باحتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة، خاصةً أن سورية أصبحت منذ بعض الوقت "خط الصدع" في السياسة الإقليمية والدولية، بعدما انتقل ذلك الخط الذي تسبب بحربين عالميتين من وسط أوربا إلى الشرق الأوسط، وإن لم يكن ذلك قدراً محتوماً.

تقتضي البداهة أن تتركز الجهود راهناً وفي المرحلة المقبلة على مراجعة مدارك وسياسات الأمن الوطني، في ضوء خبرات وتجارب الحرب، والعمل على تأصيل مفاهيم الأمة والوطن في سياق إقليمي عامةً، وخاصةً في سورية التاريخية والحضارية، بوصفها أساساً وعمقاً استراتيجيّاً للدولة الوطنية.

تمثّل سورية الراهنة ما بقي من سورية التاريخية، ولا يمكن أن تكون آمنة من دون إطارها التاريخي، وأي استراتيجية أمن تغفل ذلك مصيرها الفشل. وقد درجت مقولات، مثل: "لا سلام من دون سورية، ولا حرب من دون العراق"، بوصفها تعبيراً عن استخلاصات تاريخية، تنطوي على دلالات عميقة على هذا الصعيد. وهناك "الحد الشمالي" الخطير، وانتقال مراكز القوة أو انزياحها النسبي من دمشق – القاهرة – بغداد إلى الرياض وغيرها، وهي من المقولات التي تعبر عن أنماط التحديات ومصادر التهديد – الفرص لسورية والمنطقة في عالم اليوم.

من الهام النظر في طبيعة التفاعلات والتجاذبات، مع تركيا وإيران وإسرائيل، بوصفها مصادر تهديد – فرصة لأمن البلد، وكيف "يتمفصل" أمن سورية مع أمن المنطقة. ولا يمكن النظر إلى أمن المنطقة من دون مقولة مركزية! وقد أظهرت الحرب أن مدارك الأمن لم تكن مطابقة لمدارك التهديد، وأن التهديد أو الخطر جاءا من أضعف النقاط احتمالاً.

يقتضي الأمن الوطني العمل على احتواء قوامة الخارج على الداخل في فواعل الحرب، وتعزيز أولوية الداخل على الخارج في فواعل التسوية، لأن أولوية الخارج تعني إمكان تفجير البلد عندما يرى الخارج مصلحة في ذلك. ويجب العمل على استشراف المسارات المقترحة أو الممكنة لمستقبل سورية، أين السوريين منها؟ ودراسة ديناميات وتجارب الانتقال من الحرب إلى التسوية والحوار وإعادة البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والرمزي. وترسيخ معنى أن يكون أمام سورية

بدائل مناقضة. وإعادة بناء النظام السياسي. وليس العقدُ الاجتماعي الجديد توازناً للقُوى وتسوية لها (ولو أن ذلك مرجح)، وإنما كبداهة وطنية حداثية إن أمكن ذلك.

عقيل سعيد محفوض

- كاتب سوري، تتركز دراساته واهتماماته العلمية حول الشؤون الإقليمية، المنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد.
- عمل مديراً للتعاون الدولي في وزارة التعليم العالي (2007 – 2009)، وعضواً في الهيئة العلمية لـ المركز السوري لبحوث الرأي العام (2010-2016)، وعضواً في الهيئة العلمية لـ مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط (2013 -2016).
- مدير العلاقات الثقافية في وزارة التعليم العالي، (2013-).
- رئيس قسم الدراسات السياسية في مركز دمشق للأبحاث والدراسات/ مداد. (2015-).
- صدر له
- **كتب:**

- **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
- **سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
- **السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012). (الكتروني).
- **تركيا والغرب: "المفاضلة" بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013).
- **الأكراد، اللغة، السياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

- دراسات وأبحاث:

- **العلاقات السورية – التركية: التحولات والرهانات**، (2011)، **وسورية وتركيا: "نقطة تحول" أم "رهان تاريخي"؟** (2012)، **الحدث السوري: مقاربة "تفكيكية"**، (2012). صدرت عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت – الدوحة.
- **الخرائط المتوازية: كيف رُسمت الحدود في الشرق الأوسط؟** (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- **خط الصدع؟ في مدارك وسياسات الأزمة السورية**، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- **دروس الحرب؟ أولويات الأمن الوطني في سورية، مقاربة إطارية**، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016).
- **صدوع الجزيرة: في تحديات وتحولات المسألة الكردية في سورية**، دراسة، (دمشق: مركز دمشق للأبحاث والدراسات – تحت النشر).

- أوراق بحثية:

- **"العرب في تركيا": محور تواصل أم تأزيم؟** (2012). بحث في مؤتمر العرب وتركيا نُشِرَ في كتاب جماعي.
- **سياسات إدارة الأزمة السورية: "الإدارة بالأزمة"؟** بحث في كتاب جماعي، (2013).
- **الشرق الأوسط بعد 100 عام على الحرب العالمية الأولى: من "المسألة الشرقية" إلى "الدولة الفاشلة"، هل هناك سايكس – بيكو جديد؟** (مؤتمر في بيروت 19 -22 شباط/فبراير 2015).

مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

سورية – دمشق – مزة فيلات غربية – خلف بناء الاتصالات – شارع تشيلي – بناء الحلاق85

Damascus - syria

Tel: +963 116 114 776

Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy